الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(5)/4/Add.2
20 December 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحر

لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية
الدورة الخامسة
بوينس آيرس، ١٢-٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية وترتيباتها المؤسسية، عملاً بالفقرة ٢(أ) و(ب) من المادة ٢٢ وبالمادة ٢٦ من الاتفاقية، وكذلك عملاً بالفقرة ١٠ من المقرر ١/م أ-٥

استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في مناطق أخرى غير أفريقيا، بشأن تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك بشأن عملية المشاركة والخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد برامج العمل وتنفيذها

استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أطراف أخرى متأثرة، بشأن تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك بشأن عملية المشاركة والخبرات المكتسبة والنتائج المحرزة في إعداد برامج العمل وتنفيذها

مذكرة مقدمة من الأمانة

إضافة

التقدم المحرز في صياغة وتنفيذ برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية في البلدان الأطراف المتأثرة في شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أطراف أخرى متأثرة

موجز

١- أُعدَّت هذه الوثيقة بغرض استعراض وتحليل الأنشطة دون الإقليمية والإقليمية في مناطق شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية، وذلك بغية تيسير استعراض حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة التصحر الذي ستجريه لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الخامسة. ولذلك، يغطي هذا التقرير الفترة المنقضية منذ صدور التقرير الإقليمي الأخير الذي تم إعداده في عام ٢٠٠٢ للجنة في دورتها الأولى. وهو يجمِّع المعلومات ذات الصلة استناداً إلى الوثائق المتوفرة والمعلومات الواردة في الموقع الإلكتروني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (<http://www.unccd.int/regional/northmed/meetings/meetings.php> و<http://www.unccd.int/regional/centraleu/meetings/meetings.php>) والنتائج التي أسفرت عنها الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية التي عُقِدت بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٥.

٢- كما أن الوثيقتين ICCD/CRIC(3)/INF.8 "معلومات أساسية للمشاورات الإقليمية للبلدان المتأثرة الأطراف في مرفق التنفيذ الإقليمي لمنطقة شمالي البحر الأبيض المتوسط" وICCD/CRIC(3)/INF.9 "معلومات أساسية للمشاورات الإقليمية للبلدان المتأثرة الأطراف في مرفق التنفيذ الإقليمي لمنطقة أوروبا الوسطى والشرقية" تقدمان معلومات تتصل بالعملية الإقليمية التي تندرج في إطار هذين المرفقين.

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
أولاً - التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في إطار مرفق التنفيذ الإقليمي لمنطقة شمالي البحر الأبيض المتوسط (المرفق الرابع)	١ -٣٤	٤
ألف- الأنشطة دون الإقليمية في إطار المرفق الرابع	١ -١٤	٤
باء - أنشطة التعاون الإقليمي في إطار المرفق الرابع	١٥-٣٤	٧
ثانياً - التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في إطار مرفق التنفيذ الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية (المرفق الخامس).....	٣٥-٥٤	١١
ألف- الأنشطة دون الإقليمية والأنشطة العابرة للحدود في إطار المرفق الخامس .	٣٥-٣٧	١١
باء - الأنشطة الإقليمية في إطار المرفق الخامس	٣٨-٥٤	١٢
ثالثاً - الأنشـــطة المشـــتركة في إطار مرفق التنفيذ الإقليمي لشمال البحر الأبيض المتوسط (المرفق الرابع) ومرفق التنفيذ الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية (المرفق الخامس)	٥٥-٥٧	١٦
رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات	٥٨-٦٥	١٧
ألف- الاســـتنتاجات والتوصـــيات المتعلقة بالعمليات الإقليمية ودون الإقليمية للمرفق الرابع	٥٨-٦٠	١٧
باء - الاســـتنتاجات والتوصـــيات المتعلقة بالعمليات الإقليمية ودون الإقليمية للمرفق الخامس	٦١-٦٤	١٨
جيم - الاســـتنتاجات والتوصـــيات المتعلقة بالتعاون الأقاليمي بين بلدان المرفق الرابع وبلدان المرفق الخامس.....	٦٥	١٨

أولاً – التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في إطـــار مرفق التنفيذ الإقليمي لمنطقة شمالي البحر الأبيض المتوسط (المرفق الرابع)

ألف – الأنشطة دون الإقليمية في إطار المرفق الرابع

١- بعـــد أن دخلـــت الاتفاقية حيز النفاذ في عام ١٩٩٦، تم إنشاء مجموعة عمل إقليمية مؤلفة من البلدان الأطـــراف في المرفق الرابع المتأثرة حينها وهي (إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتركيا واليونان). وهي معروفة باسم "مجموعة بلدان المرفق الرابع" دون الإقليمية. وقد رأستها البرتغال من عام ١٩٩٧ إلى نهاية عام ١٩٩٨ وإيطاليا من عام ١٩٩٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١ واليونان من حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى نهاية عام ٢٠٠٢ وتركيا من نهاية عـــام ٢٠٠٢ إلى عـــام ٢٠٠٤. وخلال الاجتماع الذي عُقِد في بون أثناء الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، قبلت إسبانيا تولي رئاسة المجموعة.

٢- وتتمتع بعض الأطراف غير المتأثرة بصفة مراقب في المجموعة، ومنها الجماعة الأوروبية وفرنسا وموناكو. كما أن إسرائيل دُعيت للمشاركة بصفة مراقب في العملية دون الإقليمية في إطار المرفق الرابع.

٣- ويمكـــن الاطـــلاع عـــلى تـــاريخ الاجـــتماعات دون الإقليمية التي عُقِدت قبل عام ٢٠٠٢ في الموقع الإلكتروني لاتفاقـــية الأمـــم المـــتحدة لمكافحـــة التصـــحر (<www.unccd.int/regional information/NM/meetings>). وخـــلال اجـــتماع لمراكـــز التنســـيق الـــتابعة لـــلمجموعة تم عقده في جنيف، سويسرا، في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، ناقشـــت الـــبلدان الأطـــراف عمليـــة تنفـــيذ اختصاصـــات برنامج العمل دون الإقليمي واتفقت على تحديد المناطق التجريبية التي ينبغي الربط بينها في شبكة دون إقليمية.

٤- وعقـــدت المجموعـــة أربعـــة اجـــتماعات أخـــرى بـــين عـــام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٥ نوقِشت أثناءها المواضيع التالية:

- ضرورة إعادة النظر في اختصاصات برنامج العمل دون الإقليمي
- ضـــرورة إقامـــة اتصـــال فعال مع الأوساط العلمية بالنظر إلى مساهمتها المحتملة في التطورات الإضافية. وقد تم تسليط الضوء على أهمية هذه المسألة في مشاريع علمية عديدة أُنجزت في إطار بـــنود ميزانـــية تمويل الجماعة الأوروبية. وبإمكان الجماعة الأوروبية أن تساهم أيضاً في تمويل المشاريع التجريبية والشبكة دون الإقليمية
- الـــدور الهـــام لعملـــية تحسيس جميع أصحاب المصلحة في المناطق المتأثرة، عن طريق التثقيف والتدريب فيما يتعلق بقضايا التصحر وزيادة الوعي السياسي. ويمكن أيضاً تركيز اهتمام المشاريع التجريبية على الميادين ذات الأهمية في المخططات السياسية (حرائق الغابات، وما إلى ذلك).

- الآثـــار السياســـية والروابط مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة والعلاقات مع الفاعلين المحليين واللجان الوطنية. وقد اتفقت جميع البلدان على أن هذه هي القضايا الرئيسية التي يجب الاهتمام بهـــا لدى معالجة مسألة تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي وبرنامج العمل الإقليمي. وثمة إدراك واسع بأن نقص التمويل له أثر سلبي على تنفيذ هذين البرنامجين.

- العوامـــل الاجتماعـــية والاقتصادية مثل تفشي الفقر في الأرياف، والهجرة/الاكتظاظ السكاني، وتـــدني الدخل، وسوء ظروف المعيشة وما إلى ذلك. وبما أن هذه العوامل من شأنها أن تسرِّع انتشار التصحر، اتفقت المجموعة على النظر فيها بجدّية، وحثت كذلك على اعتماد نهج متكاملة وتشاركية في تنفيذ البرامج المنسقة والمشاريع المشتركة على جميع الصُّعد.

٥- ويشـــارك العديد من البلدان الأطراف في هذه المجموعة في مشاريع تمولها أساساً المديرية العامة للبحوث الـــتابعة لـــلجماعة الأوروبية وتهدف إلى تحسين المعرفة العلمية والتقنية في ميادين الفيزياء الحيوية وتكنولوجيات المعلومـــات وعلـــوم الأرض، وكذلـــك الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي هذا السياق، ورغم أن الشركاء في مجال البحوث يمثلون بلداناً أوروبية أطرافاً عديدة، متأثرة أو مانحة، فإن بعض المشاريع فقط لها صلة مباشـــرة بأنشطة مكافحة التصحر في هذه البلدان. كما أن لبعضها فقط صلة مباشرة بصياغة منهجيات الرصد والتقييم.

٦- وقـــد قـــام مشـــروع مكافحة التصحر في أوروبا المطلّة على البحر الأبيض المتوسط الربط بين العلوم وأصـــحاب المصلحة، وهو المشروع الذي انطلق من نتائج مشروع التصحر واستخدام الأراضي في منطقة البحر الأبـــيض المتوســـط للفـــترة ١٩٩١-١٩٩٩، على تعاون موسع مع أصحاب المصلحة المحليين في المناطق المتأثرة بالتصحر (وتقع المناطق التجريبية في إسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان)، وتم إنشاء نظام لمؤشرات التصحر خاص بأوروبا المطلّة على البحر الأبيض المتوسط. وقد انتهى هذا المشروع في عام ٢٠٠٤.

٧- ومن بين المشاريع التي تتوخى أهدافاً مماثلة مشروع "المؤشرات والعتبات الخاصة بالتصحر وجودة التربة ومعالجتها" (مشروع INDEX). وكان هدف هذا المشروع الذي بدأ في عام ٢٠٠٤ وانتهى في عام ٢٠٠٦ هو تطبـــيق المعارف القائمة لوضع مؤشرات دينامية تستند إلى علم الأحياء المجهرية الخاص بالتربة وخصائص المحلول العضوي وفيزياء التربة بغرض تقييم مستوى تدهور الأراضي ومعالجته. وبتنسيق من شريك ألماني، تشارك إسبانيا وإيطاليا على الصعيد العلمي. وبالإضافة إلى ذلك، يعرف مشروع DESURVEY، وهو نظام مرن للمراقبة يستند إلى تحلـــيل العوامل المناخية والاجتماعية والاقتصادية، تطوراً في ظل التنسيق الإسباني. وتقع المناطق التي يشملها المشروع في مرحلته التجريبية في إسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان.

٨- وتتوخى بعض المشاريع الأخرى تقييم التصحر باستخدام أدوات الاستشعار عن بعد. ومن بينها مشروع "المعلوماتية الجغرافية في تقييم حالة المراعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإدارتها المستدامة" (GEORANGE) ومشـــروع "الاستشـــعار عن بعد ومعالجة المعلومات الجغرافية في سياق عملية تقييم تدهور الأراضي والتصحر ورصدهما دعماً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر" (DESERTSTOP) ومشروع "تقييم تدهور الأراضي في أوروبا المطلّة على البحر الأبيض المتوسط" (LADAMER).

٩- ولتعزيز استفادة أصحاب المصلحة الآخرين من مشاريع البحوث هذه، تم إنجاز مشروع جديد هو مشروع LUCINDA الذي يهدف إلى تقديم مجموعة معلومات تضم مبادئ توجيهية خاصة بالإدارة المستدامة للأراضي في المناطق المتأثرة بالتصحر؛ وقد استُمدت تلك المبادئ من النتائج العلمية لمشاريع البحوث المنجزة والجارية للاتحاد الأوروبي وستكون هذه المعلومات في متناول أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين.

١٠- وأخيراً، يتوخى مشروع "التقييم البيئي للتربة لأغراض الرصد" (ENVASSO) وضع نظام لمواءمة مجموعات البيانات القائمة المتعلقة بثمانية عوامل تشكل خطراً على التربة (التعرية، وتناقص المادة العضوية، والتلوث، والرص، والتملح، وفقدان التنوع البيولوجي، وتصلب التربة والانجرافات) وذلك بغية تيسير تبادل المعلومات والبيانات. وإسبانيا والبرتغال وسلوفينيا ومالطة واليونان شريكة في هذا المشروع.

١١- ويشكل تحسين المعارف في ميادين الاستصلاح والحفاظ على التربة والتخفيف من الآثار الهدف الرئيسي للمشروعين التاليين: مشروع "أعمال الاستصلاح لمكافحة التصحر في شمال البحر الأبيض المتوسط" (REACTION) ومشروع "الشروط اللازمة للاستصلاح والتخفيف من الآثار في المناطق المتصحرة" (RECONDES). وهما يهدفان إلى التخفيف من آثار التصحر باستخدام النباتات في تكوينات طبيعية محددة معرضة لعمليات التدهور الشديد. ويتوخى مشروع "استراتيجيات أوروبا للحفاظ على التربة وحمايتها" (SCAPE) توفير الدعم العلمي لإدماج الحفاظ على التربة وحمايتها في سياسات الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة. وسيتم ذلك من خلال تحليل المعلومات المتوفرة والنظر في الاحتياجات اللازمة في المستقبل من حيث البيانات والمعلومات لتنفيذ سياسة للحفاظ على التربة تتسم بالاستمرارية وتعدد المهام.

١٢- وانتهى في عام ٢٠٠٤ المشروع المعنون "آلية المقاصة المعنية بالتصحر لمنطقة شمالي البحر الأبيض المتوسط"، وقد قام هذا المشروع على شراكة ضمت جميع البلدان الأطراف في مجموعة المرفق الرابع. وأخذ في الاعتبار النقص في التواصل على الصعيدين الوطني والدولي، واقترح إنشاء آلية مقاصاة لتيسير التواصل المهيكل وغير المهيكل فيما بين الشركاء وجميع أصحاب المصلحة. كما أنشئت في إطار هذا المشروع شبكة تعتمد على الإنترنت مكرسة لتحسين نشر المعلومات.

١٣- وهناك مشاريع أخرى تهدف إلى دعم السياسات وتشجيعها وتنفيذها و/أو تبادل المعلومات، ومنها مشروع MEDACTION (الذي يهتم بالسياسات الرامية إلى استخدام الأراضي لمكافحة التصحر، وذلك بغرض إنشاء قاعدة للمعلومات ودعم عملية صنع القرار فيما يتعلق بقضايا التصحر في منطقة شمالي البحر الأبيض المتوسط لمساعدة صناع القرار) ومشروع MEDRAP (وهو عمل متضافر لدعم برنامج العمل الإقليمي لمكافحة التصحر في منطقة شمالي البحر الأبيض المتوسط) ويركز على إيجاد أدوات لدعم عملية صياغة برنامج العمل الإقليمي للبلدان الأطراف في مجموعة المرفق الرابع. وقد انتهى هذان النشاطان في عام ٢٠٠٤.

١٤- وتشارك جميع البلدان الأطراف في مجموعة المرفق الرابع في مشروع DESERTWATCH الذي تموله وكالة الفضاء الأوروبية. ويشمل هذا المشروع تطوير نظام لرصد التصحر في السواحل الشمالية للبحر الأبيض المتوسط يقوم على معاينة الأرض بالساتل. ويسعى هذا المشروع إلى أن يشرك مباشرةً مراكز التنسيق الوطنية وهيئات التنسيق الوطنية.

باء - أنشطة التعاون الإقليمي في إطار المرفق الرابع

١٥- بالإضافة إلى البلدان الأطراف في مجموعة المرفق الرابع، صدّقت بلدان أخرى في منطقة شمالي البحر الأبيض المتوسط على الاتفاقية أو انضمت إليها، ومنها بلدان تنتمي أيضاً إلى منطقة أوروبا الوسطى والشرقية (مثل ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وسلوفينيا، وكرواتيا) ويحق لها المشاركة في الأنشطة المدرجة في إطار مرفق التنفيذ الإقليمي لمنطقة شمال البحر الأبيض المتوسط (المرفق الرابع) ومرفق التنفيذ الإقليمي لمنطقة أوروبا الوسطى والشرقية (المرفق الخامس). والتمست بعض البلدان الأطراف الجديدة من منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط (قبرص وكرواتيا ومالطة) من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المساعدة في تيسير إنشاء عملية إقليمية تضم جميع البلدان المنتمية إلى منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك البلدان الأطراف في مجموعة المرفق الرابع. وعقب الاجتماع التشاوري الإقليمي الأول للبلدان الأطراف المتأثرة من شمال البحر الأبيض المتوسط (٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢، جنيف، سويسرا)، عرضت هذه البلدان الأطراف عدة مجالات ممكنة للتعاون قصد التعمق في بحثها. وقد أعربت مجموعة بلدان المرفق الرابع عن استعدادها لتيسير التعاون مع الأطراف الجدد في المرفق الرابع. وعقب الاجتماع، طلبت البلدان الأطراف في المرفق الرابع من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أن تقوم بدور الميسِّر للمرفق الرابع - في التفاعل مع الأطراف المعنية وتحليل اقتراحاتها فيما يتعلق بالتعاون العلمي والتقني.

١٦- وكما ورد في الوثيقة ICCD/CRIC(3)/INF.8، فإن القيود السياسية والمشاكل المواجهة فيما يتعلق بتوافر المعارف وتبادل المعلومات ونقص التمويل قد جعلت من الصعب على بلدان المرفق الرابع صياغة برنامج عمل إقليمي، ولا سيما بعد تزايد عدد البلدان الأطراف. ولذلك، بادرت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى استكشاف المجالات والأشكال الممكنة للتعاون الإقليمي في المستقبل من خلال استبيان وُزِّع على ١١ بلداً طرفاً من منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط. وتمت مناقشة النتائج الأولية في الاجتماع التشاوري الإقليمي الثاني للمرفق الرابع (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، روما).

١٧- وخلال حلقة العمل الأولى لمراكز التنسيق في إطار المرفق الرابع (نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بون)، قدمت الأمانة خطة لأنشطة التعاون الإقليمي فيما يتعلق بتدهور الأراضي في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط، ومجموعة أدوات للتعاون الإقليمي خاصة بكل بلد طرف من تلك المنطقة وذلك استناداً إلى نتائج الاستبيان. وقُدِّمت الوثيقتان بوصفهما أداتين جديدتين لبدء التعاون على الصُّعد الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية وعبر الحدود؛ وهما توفران معلومات قيمة بشأن الاحتياجات المحددة التي أعرب عنها كل بلد وتشجعان تبادل المعلومات بين مراكز التنسيق والخبراء والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات في البلدان الأخرى. ولذلك، تم تيسير التعاون الإقليمي فيما يتعلق بإدارة تدهور الأراضي والموارد المتصلة بالأراضي بين البلدان المعنية.

١٨- ويقوم هذا التعاون على أربعة أركان:

- الركن الأول - التعاون العلمي
- الركن الثاني - التكنولوجيا/الدراية العلمية
- الركن الثالث - التدريب/بناء القدرات

- الركن الرابع – الوثائق/المواد/المنشورات

١٩- وخـــلال "الاجتماع الإقليمي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط في ميدان إدارة الموارد المتصلة بالأراضي" (١٧-١٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، بون، ألمانيا)، بحث ممثلو البلدان الأطراف في المرفق الرابع السبل والوسائل العملية لتعزيز هذا التعاون وقرروا وضع برنامج عمل للسنوات القادمة. وعلى العموم، يتعين على كل بلد طرف قدم اقتراحاً تأمين الموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة للتنظيم على الصعيد الوطني. وستدعم أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هذه المبادرات من خلال تنسيق تبادل المعلومات ونشرها ودعمها.

٢٠- وقد تم تحديد ثمانية مجالات ذات أولوية للتعاون العلمي (الركن الأول) وهي:

- إعادة التحريج/التحريج/غرس الأشجار في المناطق المتأثرة
- وقف التعرية المائية/التدابير الوقائية
- السياسات الزراعية المستدامة
- الحد من الرعي المفرط/أعداد الماشية/المراعي
- استراتيجيات الحفاظ على التربة/التخطيط
- استراتيجية الحراجة المستدامة
- الإدارة المستدامة للمياه
- التقنيات التقليدية المستدامة/أساليب الاقتصاد في استخدام المياه/حفظها

٢١- كما اتفقت البلدان الأطراف في المرفق الرابع على إنشاء شبكات إقليمية مواضيعية وحدّدت اختصاصات هـــذه الشبكات وصاغت أيضاً مذكرة منهجية يمكن الاسترشاد بها لدى صياغة اختصاصات كل شبكة إقليمية مواضـــيعية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقالت بلدان عدة إنها ستنشئ شبكات إقليمية مواضيعية، وأشارت أيضاً إلى بعض المؤسسات التي يمكن أن تستضيفها، ولو أن قدرات تلك البلدان على الشروع في عملية إنشاء تلك الشبكات ليست متساوية. كما تم الاتفاق على عملية لإنشاء تلك الشبكات.

٢٢- وفـــيما يتعلق بالركن الثاني (التكنولوجيا/الدراية العملية)، اتفقت البلدان الأطراف على تنظيم حلقات عمل تقنية إقليمية لتشجيع تبادل التكنولوجيات، واقترحت عدة بلدان تنظيم حلقات عمل تقنية إقليمية.

٢٣- واقترحت بعض البلدان أنشطة تدريب وبناء للقدرات في إطار الركن الثالث؛ واتُّفق على استخدام المرافق القائمـــة كمراكز تدريب إقليمية، وتمت صياغة الاختصاصات. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق المشاركون على إبراز قدرة بعض المنظمات (المركز الدولي للدراسات الزراعية العليا في البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة الأمم المتحدة

للأغذيـــة والـــزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وغيرها) على المساهمة في التدريب الإقليمي.

٢٤- وفيما يخص الركن الرابع (الوثائق/المواد/المنشورات)، تم التشديد وبقوة على أهمية الحصول على المعلومات وتبادلها وتقاسمها ونشرها. وانطلاقاً من هذه الأهداف، تم الاتفاق على استخدام المرافق القائمة كمراكز مرجعية إقليمـــية، وصـــيغت اختصاصـــاتها، بغية كفالة توجيه منهجي لهذا النشاط وإنشاء قاعدة بيانات متعلقة بمصادر المعلومات. وتم بحث بعض المقترحات المتعلقة باستخدام المرافق القائمة. ولاحظ المشاركون إمكانية استخدام آلية المقاصة CLEMDES التي اقترحتها إيطاليا.

٢٥- ونُظِّمـــت عـــدة اجتماعات وحلقات عمل تقنية في إيطاليا، واقترن بعضها بأنشطة حصلت أصلاً على التمويل، ولا سيما من المفوضية الأوروبية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، نُظِّمت حلقة عمل في ألغيرو، إيطاليا، بشأن التعاون والربط الشبكي الإقليميين، واعتمدت منهاجاً لتبادل المعلومات وتوحيد البيانات والمنهجيات ودعم خطط العمل المحلية؛ ونُظِّمت الحلقة بمناسبة وضع الصيغة النهائية لمشروع DESERTNET الذي مولته المفوضية الأوروبية وتم وضـــعه عـــلى الصعيد دون الإقليمي بغية جعل النتائج متاحة لجميع البلدان الأطراف من منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط. وتتمثل نتيجة حلقة العمل هذه في إنشاء دائرة جديدة للمشروع، حيث توسعت الشراكة بإضافة البرتغال واليونان إلى إيطاليا وإسبانيا.

٢٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، روَّجت وزارة الخارجية الإيطالية لمؤتمر دولي بشأن منع حرائق الغابات ومكافحـــتها. وقد تم عقده في ريدجيو كالابريا وشارك فيه بنشاط العديد من مراكز التنسيق الوطنية في البلدان الأطراف الواقعة في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط.

٢٧- وقُـــدِّم تقريـــر عن هذه الأنشطة في الاجتماع الإقليمي الثاني لتعزيز التعاون فيما بين بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط في ميدان إدارة الموارد المتصلة بالأراضي (٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، نيروبي، كينيا) أثناء الـــدورة السابعة لمؤتمر الأطراف. وخلال ذلك الاجتماع، قدّمت مراكز التنسيق و/أو ممثلو البلدان الأطراف من منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط مزيداً من التوضيح لمقترحاتها وعمليتها التنظيمية.

٢٨- وفـــيما يـــتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قدمت البلدان المشاركة معلومات بشأن الحالة الراهنة لمقترحاتها بخصوص كل ركن من أركان التعاون الإقليمي، وأُعيدت صياغة الأنشطة ذات الصلة.

٢٩- وبخصوص الركن الأول، تم اقتراح بعض الشبكات المواضيعية الإقليمية - من طرف البوسنة والهرسك، بالـــتعاون مع صربيا والجبل الأسود في ميدان تعزيز أنواع النباتات والأشجار التي تنمو في منطقة البحر الأبيض المتوســـط واســـتخدامها؛ ومن طرف فرنسا بخصوص السياسات الزراعية المستدامة؛ ومن طرف مالطة بخصوص تســـطيب المـــنحدرات؛ ومـــن طرف إسبانيا في ميدان تقنيات استصلاح التربة المتدهورة. وأكدت هذه البلدان استعدادها لتوفير مؤسسات لاستضافة شبكات مواضيعية إقليمية في شمال البحر الأبيض المتوسط في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقدمـــت بعض البلدان الأطراف مقترحات ولكنها أشارت إلى أنها لا تستطيع وضعها موضع

التطبيق على الفور لأسباب مختلفة. واتفقت هذه البلدان الأطراف على أن تُخبر أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والبلدان الأخرى الأطراف في المرفق الرابع بمجرد أن تصبح مستعدة لتطبيق هذه المقترحات.

٣٠- وأعلنت البرتغال وتركيا عن عقد حلقات عمل تقنية تتعلق بالركن الثاني لصياغة مشاريع تجريبية للتنمية الريفية المستدامة المتكاملة. واقترحت تركيا أيضاً عقد حلقة عمل تقنية بشأن مراقبة الرعي المفرط/أعداد الماشية/إدارة المراعي. كما أعلنت البرتغال استعدادها لتنظيم حلقة عمل تقنية إقليمية، ولكن ليس في المستقبل القريب، بشأن رصد حرائق الغابات ومكافحتها. وحظيت فكرة دعوة مراكز التنسيق إلى حلقات العمل الوطنية القادمة لتعزيز التعاون الإقليمي باستحسان قوي.

٣١- وفيما يخص الركن الثالث، أكدت فرنسا وإسبانيا وتركيا رغبتها في استضافة بعض مراكز التدريب الإقليمية الخاصة بالسياسات الزراعية المستدامة وتقنيات استصلاح التربة المتدهورة (إعادة التحريج/التحريج/غرس الأشجار في المناطق المتأثرة) واستراتيجيات الحفاظ على التربة/التخطيط، على التوالي. وبخصوص هذا الركن أيضاً، أعلنت البرتغال أنها تعتزم تنظيم تدريب في مجال وضع نماذج للتغيرات والاتجاهات في تدهور الأراضي وفي مجال إدارة التنوع البيولوجي في الأراضي الجافة، على أن ذلك لن يتم في المستقبل القريب.

٣٢- وفيما يتعلق بالركن الرابع، أعلنت فرنسا أنها تعتزم إنشاء مركز مرجعي إقليمي معني بالسياسات الزراعية المستدامة وأعلنت البرتغال استعدادها لإنشاء مركز معني برصد حرائق الغابات ومكافحتها. وأعربت إيطاليا عن رغبتها في تنمية المعارف التقليدية، وذلك بإنشاء مركز مرجعي إقليمي أو شبكة مواضيعية إقليمية. وأعربت إسرائيل، بوصفها بلداً مراقباً، عن رغبتها في استخدام أحد مراكزها كمركز مرجعي إقليمي معني بمجال محدد. وأعلنت إسبانيا إمكانية المساهمة بوثائق تتعلق بقائمة جرد للتكنولوجيات المستخدمة في إسبانيا لمكافحة التصحر قد يتم وضعها في غضون السنتين المقبلتين. وأعلنت البرتغال احتمال مشاركتها في استضافة مركز مرجعي إقليمي معني بوضع نماذج للتغيرات والاتجاهات في تدهور الأراضي، ولكن ليس في المستقبل القريب.

٣٣- وأثناء الاجتماعين الإقليميين للبلدان الأطراف في المرفق الرابع لتعزيز التعاون فيما بين بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط في ميدان إدارة الموارد المتصلة بالأراضي، واللذين عُقِدا في بون عام ٢٠٠٤ وفي نيروبي عام ٢٠٠٥، تمت مناقشة بعض القضايا الأخرى ذات الصلة والتشديد على أهميتها، ومنها:

- أهمية مشاركة مراكز التنسيق الوطنية في الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الدولية وفي عملية استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتربة، والتي تتناول قضايا التعرية، وتناقص المادة العضوية، والتلوث والرّص والتملح وفقدان التنوع البيولوجي وتصلب التربة والانجرافات. وتقوم المنظمات الدولية (المفوضية الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها) بتنفيذ و/أو التخطيط لتنفيذ طائفة واسعة من الأنشطة المتعلقة بإدارة الموارد المتصلة بالأراضي في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط. ويجري في هذه المنطقة إنجاز بعض الشبكات والأنشطة في ميدان مكافحة التصحر. وينبغي لمراكز تنسيق تلك الشبكات والأنشطة في كل بلد أن تعرف بعضها البعض وقد تجتمع لتبادل خبراتها وتنسيق أنشطتها؛

- ضرورة تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتعزيز شبكات المنظمات غير الحكومية القائمة، وبخاصة مبادرة الربط الشبكي الأوروبية المعنية بالتصحر؛

- الإقرار بأن جميع الأنشطة المقترحة للتعاون الإقليمي لا يمكن إطلاقها دفعة واحدة، ولكن بمجرد انطلاق نشاط ما، ينبغي أن يشكل ذلك التزاماً لجميع الشركاء الذين يعنيهم الأمر. ومن حق كل بلد من بلدان منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط أن يحيي في أي وقت مقترحاً سابقاً أو أن يقدم مقترحاً جديداً للاضطلاع بأنشطة في إطار أركان التعاون الإقليمي الأربعة، لأن هذه العملية ينبغي أن تتسم بالدينامية والتطور.

٣٤- وتشكل الأنشطة المقترحة للتعاون الإقليمي مجالاً واسعاً للبلدان الأطراف من منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط.

ثانياً - التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في إطار مرفق التنفيذ الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية (المرفق الخامس)

ألف - الأنشطة دون الإقليمية والأنشطة العابرة للحدود في إطار المرفق الخامس

٣٥- طلب الاجتماع الإقليمي الذي عُقد في مينسك، بيلاروس، في عام ٢٠٠٣ (انظر الفقرة ٤٤ أدناه) من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وضع الصيغة النهائية لمسودة مقترح مشروع تنظيم حلقة عمل تقنية بشأن التخفيف من آثار الجفاف لمنطقة البلقان والبلدان المجاورة المعنية، آخذةً في الاعتبار التعليقات والمقترحات الواردة من البلدان المعنية.

٣٦- وخلال ذلك الاجتماع أيضاً، أعربت بلدان القوقاز عن رغبتها في إعداد مقترح مشروع تجريبي للتعاون عبر الحدود في مجال استصلاح مناطق الغابات المتدهورة وتقديمه إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر آخذةً في الاعتبار ضرورة التآزر بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وغيرهما من الصكوك البيئية المتعددة الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت بعض البلدان في ذلك الاجتماع عن رغبتها في التعاون في مجال التنمية المستدامة في سياق إدارة أحواض الأنهار الدولية.

٣٧- وطُلب من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مواصلة أنشطتها المتعلقة بالتعاون العابر للحدود بين بيلاروس وأوكرانيا في المسائل المتصلة بحادثة تشيرنوبيل في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. واستجابةً لهذا الطلب، نظمت الأمانة بعثة تقييم تم في إطارها إيفاد خبراء أوكرانيين إلى المؤسسات العلمية الألمانية لتبادل المعلومات بشأن مجالات التعاون الممكنة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بحادثة تشيرنوبيل. وتحاول الأمانة تحديد مصدر لتمويل بعثة تقييم مماثلة يتم في إطارها إيفاد خبراء من بيلاروس.

باء - الأنشطة الإقليمية في إطار المرفق الخامس

٣٨- يأخذ المرفق الخامس الذي دخل حيز النفاذ في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الاعتبار الظروف الخاصة لمنطقة أوروبا الوسطى والشرقية التي تنطبق وإن بدرجات متفاوتة على بلدان المنطقة المتأثرة، ويتيح لتلك البلدان فرصاً ملموسة لتعزيز التعاون العلمي والتقني داخل المنطقة وخارجها. ولكون تدهور الأراضي/التصحر والجفاف هي مشاكل عابرة للحدود تتطلب عملاً مشتركاً، فقد تقرر وضع برنامج عمل إقليمي لمكافحة تدهور الأراضي والتصحر في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٣٩- وفي الاجتماع الإقليمي الأول للبلدان الأطراف المتأثرة في منطقة شمال البحر الابيض المتوسط وفي أوروبا الوسطى والشرقية وغيرها من البلدان المتأثرة الذي عُقد في جنيف، سويسرا، في تموز/يوليه ٢٠٠٢ استعداداً للدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، اتفق المشاركون على عدة توصيات بشأن النهوض بالتعاون الإقليمي في أوروبا:

- طلبت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المساعدة في تنظيم اجتماع سنوي لمراكز التنسيق في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية لتيسير المشاورات الإقليمية؛

- تم أيضاً تشجيع المفوضية الأوروبية، بوصفها طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، على تعزيز مشاركتها في الأنشطة التي تندرج في إطار المرفق الرابع والمرفق الخامس؛

- تم تشجيع البلدان المتقدمة غير المتأثرة الأطراف في المرفق الرابع والمرفق الخامس على المشاركة في تنفيذ الاتفاقية في إطار المرفق الخاص بكل منها.

٤٠- وبمناسبة الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، والتي عُقدت في روما، إيطاليا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، تم عقد أول اجتماع إقليمي تشاوري لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية لبدء عملية التنسيق وفقا للمادة ٨ من المرفق الخامس. وتبادلت مراكز التنسيق بعض الآراء بشأن تطوير التعاون الإقليمي وأشارت إلى أشكال التعاون الممكنة التالية: إنشاء شبكة مواضيعية للمعلومات، وإصدار نشرات دورية، وعقد اجتماعات أو مؤتمرات إقليمية، والقيام بزيارات ميدانية، وباستثمارات، وتبادل للمعلومات، وعقد المناقشات، وتقاسم الدروس المستخلصة، وبرامج العمل دون الإقليمية. وأشير إلى تدهور التربة/الأراضي بوصفه مجالاً يحظى بالأولوية.

٤١- وللشروع في إعداد وثيقة إطارية، بادرت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى استكشاف مجالات التعاون الإقليمي الممكنة من خلال استبيان وُزِّع على ١٨ بلداً طرفاً من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. واستناداً إلى الردود على ذلك الاستبيان، وضعت الأمانة في تموز/يوليه ٢٠٠٣ أداتين لبدء التعاون على الصّعُد الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية وعبر الحدود في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية. وتسمى هاتان الأداتان المتوخى استخدامهما لإنشاء منتدى إقليمي للتعاون في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية "خطة الأنشطة" و"مجموعة أدوات للتعاون الإقليمي".

٤٢- وبالموازاة مع الاجتماع الإقليمي الثاني للبلدان الأطراف المتأثرة في منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية وبلدان أطراف أخرى متأثرة (تموز/يوليه ٢٠٠٣، جنيف، سويسرا) المعقود استعداداً للدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، تم عقد حلقة عمل بشأن أنشطة التعاون الإقليمي لمراكز التنسيق في تلك البلدان بغرض تعميم الأداتين المذكورتين على تلك المراكز. وتقدم هاتان الوثيقتان معلومات قيمة بخصوص الاحتياجات المحددة التي أعرب عنها كل بلد وتشجع تبادل المعلومات فيما بين مراكز التنسيق والخبراء والمنظمات غير الحكومية وغيرها في بلدان أخرى. ولذلك، تم تيسير التعاون الإقليمي بين البلدان المعنية في مجال إدارة تدهور الأراضي والموارد المتصلة بالأراضي.

٤٣- كما تم في حلقة العمل تلك عرض وتوزيع أول مشروع ورقة بشأن مجالات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي ذات الأولوية المحتملة في أوروبا الوسطى والشرقية. ومفهوم أن مراكز التنسيق في أوربا الوسطى والشرقية تحتاج إلى مزيد من الوقت لاستعراض جميع المعلومات التي عُرضت ووُزِّعت عليها وللحصول على ردود الفعل التقييمية على الصعيد الداخلي نظراً لاجتماع إقليمي كان من المزمع أن يُعقد في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية قبل نهاية عام ٢٠٠٣.

٤٤- وقد عُقد الاجتماع الإقليمي لتعزيز التعاون في ميدان إدارة الموارد المتصلة بالأراضي في أوربا الوسطى والشرقية في مينسك، بيلاروس، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وبعد تقديم مقترحات البلدان فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي وعبر الحدود في المنطقة وتحديد عناصر برنامج العمل الإقليمي والاتفاق على مبادرات التعاون الإقليمي ذات الأولوية، قرر المشاركون الشروع في وضع المكونات الأولية لبرنامج العمل الإقليمي. كما قرروا أن يقوم التعاون الإقليمي في مجال إدارة تدهور الأراضي والموارد المتصلة بالأراضي بين البلدان المعنية على أربعة أركان هي:

- الركن الأول - التعاون العلمي
- الركن الثاني - التكنولوجيا/الدراية العملية
- الركن الثالث - التدريب/بناء القدرات
- الركن الرابع - الوثائق/المواد/المنشورات

٤٥- وتشكل أولويات التعاون الإقليمي المبيَّنة أدناه الإطار لتنفيذ المشاريع التجريبية المشتركة و/أو الوطنية.

٤٦- وتعتبر المجالات التالية أولويات للتعاون العلمي الإقليمي (الركن الأول):

- إعادة التحريج/التحريج/غرس الأشجار في المناطق المتأثرة
- تحسين الري/إدارة مياه الصرف/عصرنة الممارسات في مجال الري
- وقف التعرية المائية/التدابير الوقائية
- إدارة أحواض التجميع/مستجمعات المياه

- استراتيجيات الحفاظ على التربة/التخطيط
- التقنيات التقليدية المستدامة لخصوبة التربة/الحفاظ على سطح التربة
- تحديد المقاييس والمؤشرات المتعلقة بتدهور التربة/وضع خرائط لأنواع التربة ورصدها
- وضع منهجيات لتقييم تدهور الأراضي
- وضع تقنيات جديدة مستدامة في قطاع الزراعة
- التقنيات التقليدية المستدامة/الأساليب المتبعة في الحفاظ على المياه
- إعداد الاستقصائات المسحية
- استراتيجيات الغابات المستديمة
- إعادة استخدام المياه المستعملة المعالجة
- سياسات الإدارة المستدامة للمياه

٤٧- وسيتحقق التعاون الإقليمي في المجالات المذكورة أعلاه على وجه الخصوص من خلال إنشاء شبكات مواضيعية إقليمية. وفي هذا الصدد، اقترحت رومانيا أن يستضيف معهد Romsilva الوطني لإدارة الغابات وإجراء البحوث المتعلقة بها الموجود في بوخاريست شبكة مواضيعية إقليمية بشأن "التحريج في المناطق المعتدلة الطقس المتأثرة بالجفاف". وتم تعميم مقترح ملموس بإنشاء الشبكات المواضيعية الإقليمية على جميع البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية. وتقرر عقد اجتماع بدء العمل في عام ٢٠٠٦.

٤٨- وبخصوص الركن الثاني (التكنولوجيا/الدراية العملية)، تعتبر المجالات التالية أولويات فيما يتعلق بالتعاون التكنولوجي الإقليمي:

- تحسين الري/إدارة مياه الصرف/عصرنة الممارسات في مجال الري
- زرع المحاصيل المقاومة للجفاف أو الملح أو التربة الحمضية
- تنفيذ المشاريع التجريبية الزراعية المحلية التي ثبت نجاحها
- إعداد الاستقصاءات المسحية
- استراتيجيات الغابات المستدامة
- رصد إزالة الغابات/تدمير الغطاء النباتي

- إعادة التحريج/التحريج/غرس الأشجار في المناطق المتأثرة
- المكافحة المتكاملة لحشرات الغابات وأمراضها
- إعادة استخدام المياه المستعملة المعالجة

٤٩- وسيتحقق التعاون الإقليمي في المجالات المذكورة أعلاه من خلال عقد عدد من حلقات العمل التقنية.

٥٠- وتشمل المجالات التي تعتبر أولويات التعاون الإقليمي في الركن الثالث (التدريب/بناء القدرات):

- وضع مدونات الممارسات الجيدة في قطاع الزراعة
- دعم الزراعة البيولوجية وإصدار الشهادات للمنتجات البيولوجية
- تنفيذ المشاريع التجريبية الزراعية المحلية التي ثبت نجاحها
- استراتيجيات الحفاظ على التربة/التخطيط
- رصد حرائق الغابات ومكافحتها
- ممارسات الإدارة المستدامة للمياه
- إدارة الأنهار في المناطق المتأثرة
- توحيد التشريعات البيئية بغرض إدماج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
- استحداث آلية مقاصة وطنية/مرصد/نظم/للمعلومات البيئية
- إشراك المنظمات غير الحكومية والسكان المحليين/العمليات التشاركية
- إدارة ضواحي المدن/المناطق الريفية
- صياغة مشاريع تجريبية للتنمية الريفية المستدامة والمتكاملة
- وضع استراتيجية لزيادة الوعي
- حملات توعية للمجتمعات المحلية في المناطق المتأثرة
- حملات توعية لقطاع الأكاديميين والباحثين/القطاع الخاص
- تدريب مدربين محترفين في مجال معالجة تدهور الأراضي.

٥١- وبمبادرة من وزارة البيئة في الجمهورية التشيكية وبدعم مالي منها، تم تنظيم حلقة عمل تفاعلية بشأن "وضع المشاريع المتعلقة بتدهور الأراضي" لأربعة بلدان أطراف متأثرة عُقدت في ليدنيس، الجمهورية التشيكية، في تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٣. واقترحت بلغاريا استخدام المعهد العلمي لعلوم التربة "Nikola Poushkarev" في صوفيا كمركز تقني إقليمي معني بحماية التربة. وتقرر عقد أول دورة تدريبية في عام ٢٠٠٦. واقترحت أرمينيا تسخير مركز "Zikatar" الإقليمي للتدريب في مجال الحراجة للتعاون الإقليمي في إطار المادة ٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويمكن بدء التدريب في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٥٢- وبخصوص الركن الرابع (تبادل الوثائق والمواد والمنشورات)، يتطلب التعاون الإقليمي الفعال إنشاء آلية لتبادل المعلومات تعمل كما ينبغي. وتتمثل إحدى الطرائق في استخدام مراكز التوثيق القائمة كمراكز مرجعية إقليمية معنية بمصادر المعلومات المتعلقة بمجالات محددة. واقترحت الجمهورية التشيكية استخدام جامعة أولوموك كمركز تقني إقليمي معني بمسألة "استراتيجيات الحفاظ على التربة/التخطيط".

٥٣- وتقدم الوثيقة ICCD/CRIC(3)/INF.9 أيضاً معلومات ذات صلة بالعملية الإقليمية في إطار المرفق الخامس.

٥٤- وفي اجتماع بشأن الأنشطة الإقليمية التي تندرج في إطار المرفق الخامس (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، نيروبي، كينيا)، أعاد ممثلو بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المشاركون في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف تأكيد عزمهم على تطوير التعاون الإقليمي في المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. كما أشير إلى أن ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت للشروع في تطوير أنشطة ملموسة مناسبة على الصعيد الوطني. وتتعلق هذه الأنشطة على وجه الخصوص بإنشاء الشبكات المواضيعية الإقليمية وتنظيم الدورات التدريبية الإقليمية وتبادل الوثائق والمواد والمنشورات في ميدان إدارة الموارد المتصلة بالأراضي. واتفق الممثلون على ضرورة إعداد وثيقة تكون بمثابة "منهاج" للتعاون وتعالج جميع المقترحات المقدمة من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وسُلِّم بأن الأنشطة المقترحة للتعاون الإقليمي لا يمكن أن يُشرَع فيها جمعياً دفعة واحدة، ولكن ينبغي للشركاء المعنيين أن يلتزموا بأي نشاط بمجرد انطلاقه؛ ودعي كل بلد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى القيام في أي وقت بإعادة تقديم مقترحات سبق تقديمها. كما أتيحت للممثلين الفرصة لتقديم مقترحات جديدة للاضطلاع بأنشطة في إطار أركان التعاون الإقليمي الأربعة، إذ إن هذه العملية ينبغي أن تتسم بالدينامية والتطور.

ثالثاً - الأنشطة المشتركة في إطار مرفق التنفيذ الإقليمي لشمال البحر الأبيض المتوسط (المرفق الرابع) ومرفق التنفيذ الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية (المرفق الخامس)

٥٥- كنتيجة للتعاون الأقاليمي بين بلدان المرفق الرابع وبلدان المرفق الخامس، شرعت هذه البلدان في عقد اجتماعات مكثفة للتحضير للدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، وأعربت هذه البلدان خلال تلك الاجتماعات عن رغبتها في المشاركة في تلك الدورة. واستجابةً لقرار اتُّخذ في مينسك (انظر الفقرة ٤٤ أعلاه)، تم عقد حلقة العمل التقنية الأولى المتعلقة بالتأهب لمواجهة الجفاف في منطقة البلقان في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وقد نظمتها أمانة الاتفاقية بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (٢٥-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بوبانا براسوف، رومانيا)، وحضرها بلدان من جنوب شرق أوروبا تنتمي إلى المرفقين

الـــرابع والخـــامس، وهي ألبانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفـــا ورومانـــيا وكرواتيا وهنغاريا واليونان، بحضور ممثلي عدد من المنظمات والبرامج الدولية. واتُّفق على ضرورة إنشاء مركز دون إقليمي معني بقضايا إدارة أزمة الجفاف في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٥٦- وفي حلقـــة العمل التقنية الثانية المتعلقة بإنشاء مركز دون إقليمي معني بظاهرة الجفاف في جنوب شرق أوروبـــا في سياق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والتي نظمتها أمانة الاتفاقية بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصـــاد الجوية في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في صوفيا، بلغاريا، توصل ممثلو ألبانيا وبلغاريا والبوســـنة والهرســـك وتركـــيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا ورومانيا وسلوفينيا وكرواتيا، وهنغاريا، بالإجماع، إلى اتفاق بشأن إنشاء مركز معني بإدارة أزمة الجفاف في جنوب شرق أوروبا. كما حضر ممثلو صربيا والجبل الأسود حلقة العمل هذه بصفة مراقبين. وقد اتفقت تلك الحلقة على أهداف مركز إدارة أزمة الجفاف في جـــنوب شـــرق أوروبا ومراميه ووظائفه ومهامه الأساسية. وسيُتَّخذ قرار بشأن الوضع القانوني للمركز في مرحلة لاحقة. كما اتفق المشاركون على الخطوات الإضافية لإنشاء ذلك المركز بما في ذلك عملية شفافة لتقديم الترشيحات لاستضـــافته وعمليـــة تصويت لاختيار البلد المستضيف من المقرر أن تُجرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في جنيف. ويمكن الاطـــلاع عـــلى تقريـــر الاجتماع، بما في ذلك خلاصته، في الموقع الإلكتروني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر <unccd.int/regional information/NM> أو<unccd.int/regional information CEE/meeting/subregional>.

٥٧- وفي الاجـــتماعين معا، أمَّنت مشاركة مراكز التنسيق الوطنية والأخصائيين الوطنيين في الأرصاد الجوية والخبراء الوطنيين المعنيين بقضايا الجفاف تبادلاً مثمراً للآراء وتعاوناً إيجابياً بين شتى القنوات.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالعمليات الإقليمية ودون الإقليمية للمرفق الرابع

٥٨- تشـــكل العملـــية التي يسرتها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بغية تعزيز التعاون بين البلدان الأطـــراف في المـــرفق الرابع خطوة هامة لبلوغ مستوى موحدا من المعرفة التقنية تأخذ في الاعتبار أوجه التشابه والاخـــتلاف بين تلك البلدان وتراعي ظروفها. ويلزم تعزيز مشاركة البلدان الأطراف وإقامة علاقات أقوى بين أصـــحاب المصلحة العلميين (العلماء والباحثون) وأصحاب المصلحة المؤسسيين (مراكز التنسيق الوطنية وهيئات التنسيق الوطنية). ومن شأن تعبئة الأموال من مصادر أخرى وإنشاء شبكات للهيئات الوطنية أن يشكلا خطوة أولى نحو الإشراك الكامل لجميع أصحاب المصلحة. ويمكن إيجاد أمثلة مثيرة للاهتمام على إشراك أصحاب المصلحة في بعض المشاريع الممولة في إطار التعاون بين المناطق الأوروبية (التعاون الأقاليمي) مثل مشروعي DESERTNET وSEDEMED.

٥٩- وكـــثيراً ما تقوم الأنشطة في معظمها، ولا سيما على الصعيد دون الإقليمي، على اتفاقات طوعية بين الكيانات العلمية. وكثيراً ما لا تشارك مراكز التنسيق الوطنية وهيئات التنسيق الوطنية في هذه الأنشطة. وينبغي تشـــجيعها على المشاركة فيها أو أخذ نتائجها في الاعتبار. ويمكن تعزيز مشاركة هذه الهيئات من خلال أدوات نشر المعلومات القائمة على تكنولوجيات المعلومات والتنظيم المشترك لحلقات العمل والمؤتمرات من طرف العلماء وصناع القرار والتبادل المتواصل غير الرسمي للمعارف.

٦٠- ويشكل وضع برنامج العمل الإقليمي لبلدان المرفق الرابع خطوة هامة نحو تحديد إطار متفق عليه للأنشطة وتحفيز بناء الشراكات على جميع الصّعُد. وقد يشكل التعاون وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة التي نمّتها مجموعة البلدان الأطراف في المرفق الرابع منطلقاً مهماً وأول خطوة هامة نحو وضع برنامج عمل إقليمي.

باء - الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالعمليات الإقليمية ودون الإقليمية للمرفق الخامس

٦١- تشكل بلدان المرفق الخامس الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مجموعة فريدة ضمن إطار هـــذه الاتفاقية. فجميعها أعضاء في مجموعة أوروبا الشرقية في الأمم المتحدة؛ وقد انضم بعضها أيضاً إلى الاتحاد الأوروبي، وبعضـــها بصدد الانضمام إليه. كما أن جميعها، من حيث المبدأ، متأثرة وإن بدرجات متفاوتة بآفات تدهـــور الأراضي والجفاف والتصحر. وقد أخبر بعضها رسمياً أمانة اتفاقية الأمم المتحدة للتصحر بأنها بلدان متأثرة وقد أعـــدت بالتالي خطط عمل وطنية لمكافحة تدهور الأراضي/التصحر أو أنها بصدد إعدادها. ويُعدّ عدد منها بلداناً مانحة ناشئة. وهذه العوامل جميعها تجعل تطوير التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وعبر الحدود تحدياً كبيراً في المستقبل الأقرب.

٦٢- وســـيتوقف نجـــاح عمل الشبكات المواضيعية الإقليمية والدورات التدريبية والمراكز المرجعية الإقليمية، بشكل رئيسي، على مراكز التنسيق الوطنية التي ينبغي لها الانتظام في سياق أنشطة لزيادة الوعي هدفها أن توضح لأصـــحاب المصـــلحة المحتملين الفوائد التي يمكن أن يجنوها من المشاركة في الصكوك التي يجري وضعها لتطوير التعاون الإقليمي ومن استخدام هذه الصكوك.

٦٣- وفي حقل التكنولوجيا/المعارف، تمتلك بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية خبرة قيمة يمكن تقاسمها مع بلدان أخرى. ومن المحبذ بالتالي أن تُعلم هذه البلدان أمانة الاتفاقية بقدراتها على تنظيم حلقات عمل لتبادل هذه الخبرات. وفي هذا الصدد، تنتظر الأمانة مقترحات "من القاعدة".

٦٤- وتظل قابلية التنبؤ بمستقبل الشراكة والدعم المالي مسألة أساسية لتطوير التعاون الإقليمي ودون الإقليمي وعـــبر الحدود في إطار المرفق الخامس. وتُرسي عملية تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الملحوظة في البلدان الأطراف في أوروبا الوسطى والشرقية في السنوات الأخيرة أساساً جيداً لزيادة إمكانية التنبؤ والكفاءة في اجتذاب الموارد المالية اللازمة لمكافحة آفتي تدهور الأراضي والتصحر.

جيم - الاســـتنتاجات والتوصيات المتعلقة بالتعاون الأقاليمي بين بلدان المرفق الرابع وبلدان المرفق الخامس

٦٥- لـــدى بلـــدان المرفقين الرابع والخامس ما يميزها من خصوصيات ولكن هناك أيضاً الكثير من السمات المشـــتركة فيما بينها من حيث القدرة العلمية، ومشاكل أوروبا فيما يتعلق بتدهور الأراضي، والتأثير الذي تمارسه عليها تشـــريعات الجماعـــة الأوروبـــية وإمكانيات الحصول على التمويل. وهي مهتمة بتبادل الخبرات والمهارات ومنهجيات التدريب والوثائق، وبالمشاركة كذلك في بعض البرامج العلمية المشتركة. كما أن بعض بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية يمكن أن تكون بلداناً مانحة لبلدان أوروبية أخرى فيما يتعلق بالأنشطة الإقليمية.

- - - - -